مجلة دراسات اقتصادية ISSN 2352-9741

المجلد : 20 العدد : 01 السنة : 2019 رقم العدد التسلسلي 30

أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر

Dimensions of sustainable development in Algeria

زاوية رشيدة

جامعة غرداية (غرداية)

zaouiarachida@gmail.com

تاريخ الارسال : 2019/07/10	تاريخ القبول :2019/08/19	تاريخ النشر : 2019/11/01

ملخص:

تقع التنمية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكو المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة.

نسعى من خلال هذه الدراسة الى التعرف على التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها لتحقيقها وأبعادها وأهدافها ومبادئها، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات، بالإضافة الى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر مع ذكر التحديات اللازمة لتحقيق نسبة نمو مزدهرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، المجتمع، النمو الاقتصادي.

Abstract:

sustainable development Located at the point of convergence Between environment, economy and society, so it was governments, to make the world's population more aware and interested in the environment and related problems, to have the knowledge, skills, ways, incentives, and commitment to work as individuals or groups, in order to find solutions.

In this study we seek to identify sustainable development, And the obstacles they face to achieve their dimensions, objectives and principles, and to identify the challenges facing sustainable development in Algeria, and to identify solutions to overcome obstacles, With the challenges to achieve growth.

Keywords*:* Total sustainable development, environment, society, Economic growth.

مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة علم 1980في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

وقد أحدث موضوع التنمية نقلة نوعية بين مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتيادات البيئية من جهة اخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعني حقيقة ان عملية التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية، فان كثيرا منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يحقق فوائد قليلة، او ربما يفشل تماما بل ان التنمية غير القابلة للاستمرار ستعمل على تفاقم المشكلات البيئة الموجودة حاليا مما يوجب إدراك حقيقة محدودة الموارد وقدرات النظم البيئية.

وقدى أدى الارتباط الوثيق بين البيئة و التنمية الى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى بالتنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف الى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، حيث ان البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان، وان التنمية هي الاسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول الى الرفاهية والمنفعة، كما تم تحديد الأولويات التنمية المستدامة في 2002في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير "الجزائر "التي تسير نحو استكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع سياسات وإجراءات لتحقيقها.

من خلال ما سبق يمكننا صياغة اشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الجوهري الآتي:

ما هي ابعاد وواقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية يتم طرح اشكاليات فرعية:

- ماهي التنمية المستدامة وما أبعادها في الاقتصاد؟؛
- فيما تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة؟؛
- ما واقع التنمية المستدامة في الجزائر، وماهي المعوقات والتحديات؟

1. الإطار النظري للتنمية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، ويعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى رئيسة وزراء النرويج (Gro Harlem Brundtland) للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

1.2. مفهوم التنمية المستدامة

الاستدامة تعني مفردات التنمية النمو المسؤول أي ذل النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغير المناخ (زكي، 1998، صفحة 80).

تعرف على بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي (هاجر ب.، صفحة 2).

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي (نهى ، 2000، صفحة 220).

وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تصبح عملية تراكمية ممتدة الزمان والاجيال وصولاً إلى مستقبل آمن، وهى تقوم على ثلاثة مكونات متفاعلة ومتكاملة هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئية (إبراهيم، 1996، صفحة 20)

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: انتهت اللجنة في تقريرها المعنون ب" مستقبلنا المشترك" إلى: "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجا (بوهزة و بن سديرة ، 2008).

تعريف هيئة الأمم المتحدة: لقد عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو ديجانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية" بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها" (هاجر س.، صفحة 126).

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية لحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة ، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة ال وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

2.2. خصائص وأهداف التنمية المستدامة

لقد حددت إحدى الدراسات ل (Edward Barbier) أربع (4) سمات للتنمية المستدامة هي كالآتي (ريمة، 2008، صفحة 102.101):

- ✓ أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- ✓ أ ن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن هذه التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- ✓ أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- ✓ أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

فتسعى التوجهات المرتبطة بالتنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن عرض أهمها من خلال البنود التالية (حسني، 2006، صفحة 447):

تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد؛ باعتبارها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو

تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛

- ✓ ضمان نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية تمع اقتصاديا واجتماعيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل الحياة في عادل ومقبول؛
- ✓ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحث هّم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال إشراكهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

3.2. أبعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

- ✓ **البعد الاقتصادية**

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية؛ إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك (التسيير المستدام للموارد الطبيعية)؛ وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح هذه النظرة أُكدت من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية 1992)، والذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية، دون الأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية، محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية .ووفقا للبعد الاقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد (العلمي، 2013/2012، صفحة 57).

وتمثل العناصر الآتية محاور البعد الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي المستديم؛
- كفاءة رأس المال؛
- إشباع الحاجات الأساسية؛
- العدالة الاقتصادية.

- ✓ **البعد البشري** وتتمثل في (اديب، صفحة 5):

أ. تثبيت النمو الديموغرافي

وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ب. مكانة الحجم النهائي للسكان

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ت. أهمية توزيع السكان

كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

ث. الاستخدام الكامل للموارد البشرية

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية

تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

ج. الصحة والتعليم

ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

د. أهمية دور المرأة

ولدور المرأة أهمية خاصة ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

هـ. الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

✓ **البعد الاجتماعي**

تعتبر التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال؛ إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي (العلمي، 2013/2012، صفحة 57):

- المساواة في التوزيع؛
- الحراك الاجتماعي والمشاركة الشعبية؛
- التنوع الثقافي؛
- استدامة المؤسسات.

✓ **البعد البيئي** ويتمثل البعد البيئي في (اديب، صفحة 8):

أ. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

ب. حماية الموارد الطبيعية

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك– مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

ت. صيانة المياه

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

ث. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

ج. حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

✓ **الأبعاد التكنولوجية**

أ. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

ب. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من

التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي — سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية —الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

ت. المحروقات والاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد — ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

ث. الحد من انبعاث الغازات

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

ج. الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون

والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

3-6- البعد السياسي

يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسّد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، وتنامي الثقة والمصداقية، وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة .فهذا البعد يسهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي (صالحي، صفحة 872)

يمكن التأكيد على تلك الأبعاد الشاملة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

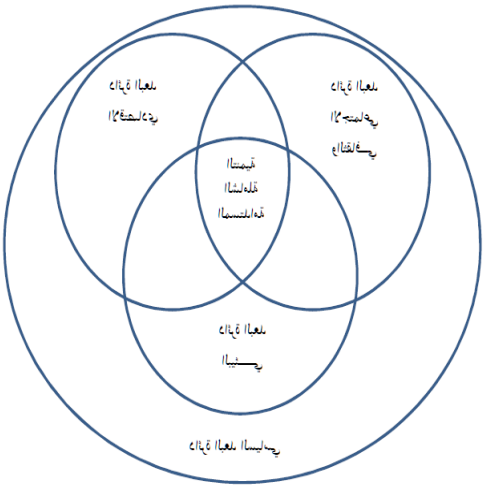

المصدر: صالح صالحي (2008) التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية 8 .أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص872.

4.2. مؤشرات التنمية المستدامة

أ. **برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية المستدامة**: في دورتها الثالثة عام 1995، وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التي أنشئت في ديسمبر 1992 لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يغطي الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية للتنمية المستدامة، وقد أسهمت منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج.

وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001، إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني منظمات حكومية وجماعات أساسية متدخلة كوكالات مسؤولة عن مؤشرات معينة، في بلورة هذا البرنامج.

وإضافة إلى تعزيز الأنشطة الحالية الخاصة بجمع البيانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فقد طلب من البلدان على الخصوص إيلاء اهتمام خاص لميادين مثل العوامل الديموغرافية، وتخطيط المدن، والفقر، والصحة، وحق الحصول على الموارد وكذلك المجموعات الخاصة مثل النساء، والشباب، والأطفال المعاقين، والعلاقة القائمة بين هذه الميادين ومشكلة البيئة.

إن الغاية من برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي بالخصوص التوصل، إلى حدود عام 2001، إلى قائمة بمؤشرات للتنمية المستدامة مكيفة على المستوى الوطني، وتتسم بالمرونة الكافية بحيث يمكن قياسها واستخدامها في بلدان ذات مستويات تنموية مختلفة ومتناسقة على نحو يمكن من إجراء المقارنات ووضع هذه المؤشرات تحت تصرف صانعي القرار على المستوى الوطني)اسم(2012 ,.

ب. **معايير إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة:**

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها
- آن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

- النواحي الخاصة :ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وان يتم توظيفها بدقة وان تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وان يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن :بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.
- والمنشاة الخاصة مؤسسة تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وان كان في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد (شاهين، 2006، صفحة 166.167).

2. واقع التنمية المستدامة في الجزائر المعوقات والتحديات

تعرف التنمية على أنها التطوير في جميع الميادين باستخدام الإمكانيات المتاحة والتنمية في جوهرها تحمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنشئة السياسية والاجتماعية وغيرها من المفاهيم وسنتطرق في هذا المحور إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر بالإضافة الى المعوقات والتحديات من اجل التنمية المستدامة.

1.3. لمحة عن التنمية المستدامة في الجزائر

✓ **الجانب الاقتصادي**

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل القومي حيث ينبني عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، على أساس أن التنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء ، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، فقد مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية (العلمي، 2013/2012، صفحة 108).

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، ويعُتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

في سنة 2001 تم اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد إلى غاية 2004 وقد خُصّ ص له غلاف مالي قدره 7 مليار دولا (525 مليار دج)، وذلك قصد تحفيز النمو من خلال إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي، وترقية الاستثمار وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد ال وطني وفق التحولات التي تميزّ المسار التنموي التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لقد تميزت السنوات من 2001 الى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة

هامة منها تحقيق معدل نمو مستمر يساوي في المتوسط 4.7 % طوال السنوات حسب ما يميزه الجدول التالي

الجدول رقم (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001– 2005

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو (%)	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1

المصدر :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&view=chart، تاريخ المشاهدة 2019/07/05

إنخفضت نسبة النمو الإقتصادي إلى 4 ,30 % سنة 2004 وبعدها قامت الدولة ببرنامج دعم النمو الإقتصادي لسنة 2005-2009 كآلية مكملة لسياسة الإنعاش والهدف منها ضخ أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وثيرة النمو بهدف تقليص البطالة وتضييق فجوة الفقر ورفع مستوى المعيشي للأفراد حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 150 مليار دولار أمريكي، لكن بعدها تم الملاحظة أن نسبة النمو إنخفضت لتسجل 1,68% سنة 2006، ومنه لتتراوح ين 3% و 2% من 2007 إلى غاية 2013 .

وإبتداءا من شهر جوان 2014 عانى الإقتصاد الجزائري من أثر إنهيار أسعار النفط، حيث عرف عجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي مما أدى هذا إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، لكن بقيت نسبة النمو الإقتصادي شيه مستقرة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث سجل قيمة تقدر ب 79, 3% سنة 2014 و 76, 3% سنة 2015 ، وهذا بسبب السياسة النقدية الجد حذرة و ماتملكه الجزائر من إحتياطات الصرف التي قدرت ب 144,13مليار دولار وبسبب برنامج توطيد النمو الإقتصادي المخصص لسنة 2010-2014 والذي خصص له 286 مليار دولار أمريكي،ثم ارتفعت نسبة النمة الاقتصادي الى s3.17 % سنة 2017 و الى 3.03% سنة 2018 والشكل الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي من الفترة 2000-2018.

الشكل رقم (02): تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000–2018

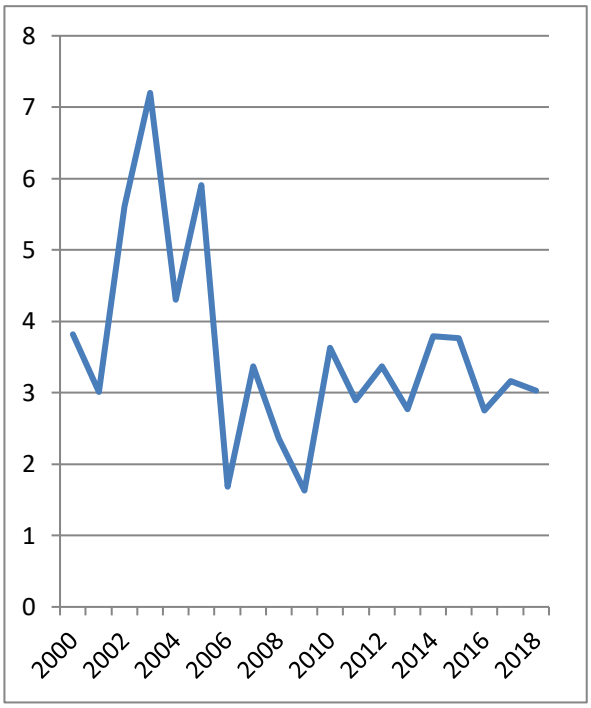

المصدر: تم الإعداد بناءا على معطيات البنك الدولي

✓ **الجانب الاجتماعي**

بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير إليه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية البشرية (2008)، إلا أن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه، إذ تقدر بأكثر من% 28 حيث أن التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة، وبعدما كانت نسبة المتعلمين 10% فقط عند الاستقلال، فقد تطورت لتصبح % 80.6 في حد كبير على الأمية التي كانت سائدة سابقا في الوسط النسائي بشكل خاص، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية % 100في سنة 2010 ، بينما بلغت نسبة التسجيل في المتوسط) من 11 إلى 14 سنة والثانوي (من 15 إلى 17 سنة) 95 % و 31 % على التوالي في سنة 2009 ، كما بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي 18%، 11% ، و17% على التوالي وذلك في سنة 2002، ولقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 5244 دولار أمريكي في سنة 2011 ، وبمعدل نمو 1% (الدولي، 2017).

الشكل رقم (03): النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) خلال الفترة 1990-2018

المصدر: البنك الدولي، تاريخ المشاهدة 2019/07/05

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?end=2018&start=1993&view=chart

✓ **الجانب البيئي**

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، حيث أُهِم لت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية

مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى التصحر وتدهور الغطاء النباتي.

لقد اتبعت الدولة الجزائرية في ما مجال حماية البيئة سياسة تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال سَ ن العديد من القوانين التي تنُظّم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تتوافق والقواعد العلمية لحماية البيئة . يضاف إلى ذلك إنشاء عدة هيئات إدارية مركزية تسهر على تسيير قطاع البيئة، كما تم إسناد اختصاصات للبلدية والولاية باعتبار انهما المؤسستان الرئيسيتان لحماية البيئة على المستوى المحلي (العلمي، 2013/2012، صفحة 108).

2.3. السياسة الحالية والمستقبلية في إطار التنمية المستدامة

شرعت الجزائر مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال ’ إدراكها بأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف لجأت إلى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن والحفاظ على البيئة.

ومن بين السياسات الحالية نجد:

❖ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1924 هـ الموافق ل 19 يوليو 2003 م (القانون رقم 03-10، 2003):

يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية، العدد 43 بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي حسب المادة 02منه:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للمواد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية

❖ القانون رقم 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى:

- إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية.
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

❖ القانون رقم 19/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001: (القانون رقم 19/01، 2001)

والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يسنح بتحديد عدد م ا ركز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد...إلخ.

بحيث يرتكز هذا القانون على مبادئ التالية:

- ✓ الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات .
- ✓ تنظيم فرز النفايات .
- ✓ تنمية النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها .
- ✓ المعالجة البيئية العقلانية للنفايات .
- ✓ إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها وتعويضها.

❖ قانون متضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة يدعم هذا القانون إدارة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية لتحديد نتائج الغاز المسبب للاحتباس الحراري في ضمان إدخال الطاقات الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة المتجددة وغير خطيرة على البيئة. لقانون

❖ القانون المتضمن حماية وتثمين الساحل، من القانون 02/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يحدد هذا القانون ساحل ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره وحمايته وتندرج معظم آمال التنمية من الآن وصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة، ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم إي استطلاع في إطار احترام التام للطبيعة المناطق الساحلية وفي هذا الإطار يحدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

3.3. المعوقات والتحديات الرئيسية للتنمية المستدامة

✓ **المعوقات التنمية المستدامة**

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي (الاسلامي، 2017):

أ) الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية

والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.

ب) الديون التي تمثّل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر– أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

ت) الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

ث) التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

ج) تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

ح) عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

خ) نقص الخبرات اللازمة لدى الدول الإسلامية لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

✓ **التحديات التنمية المستدامة**

ولقد تمثلت مجمل التحديات فيما يلي (الاسلامي، 2017):

أ) إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها للدول النامية ليصبح (1,5% من الناتج الوطني)

ب) إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نمواً، فالدولة والمجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص، تشترك في المسؤولية –على تفاوت بينها– وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

ج) تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية وتحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية.

د) إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدول النامية.

هـ) نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

و) حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسٌ في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابيا في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي.

ز) التضرّر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة.

ح) تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

الخاتمة:

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات

الناجعة في جميع البلدان، والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة.

حيث ان مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب

الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون ان ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

الجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة فان مثال لبسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة

ان الرغبة غير كافية وانما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسالة الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية الى تكثيف سياسات الوعي البيئي ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شانها تهديد الثروة البيئية عامة.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

- ✓ تتنوع أدوات الإعلام التي تسهم بدور فعال التنمية المستدامة من مسرح وإذاعة وتلفزيون في ووسائل الاتصال الجماهيري وكذل المسرح.
- ✓ كلما ركزت الرسالة الإعلامية على موضوعات ترتبط بالتنمية المستدامة كلما زاد الاهتمام أكثر.
- ✓ القيام بحملات توعية بمفاهيم وقيم متطلبات التنمية.
- ✓ الاهتمام ببرامج التنمية المستدامة ومنها قضايا الاهتمام بالبيئة.

4. قائمة المراجع:

- اديب ,ع .ا .(s.d.) .*ابعاد التنمية المستدامة*، .ورقة بحثية .
- اسم ,د ,2012) .جويلية .(31*الامم المتحدة الانمائي في الدول العربية* Récupéré sur .
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/Sustainable_development.html

- الاسلامي ,م .ا Récupéré .(22 02 ,2017) . sur http://islamfin.go-forum.net/t611-topic
- البنك الدولي. (22 02, 2017). *بيانات الجزائر نصيب الفرد من الناتج المحلي* . تم الاسترداد من http://data.albankaldawli.org/country/algeria
- الخطيب نهى . (2000). *اقتصاديات البيئة والتنمية*. مركز دراسات واستشارات الإدارة.
- القانون رقم 19/01. (2001). المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات. *الجريدة الرسمية*، الجريدة الرسمية العدد 7.
- القانون رقم 03-10. (2003). المؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1924 هـ الموافق ل 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة. *الجريدة الرسمية*، العدد 43.
- المسلمي إبراهيم. (1996). *الراديو والتلفزيون وتنمية المجتمع*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- بوزيان الرحماني هاجر. (بلا تاريخ). ، *التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير*. المركز الجامعي بخميس مليانة.
- بوهزة ,م & .,بن سديرة ,ع ,(2008) .افريل 07- 08).الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة .*المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة* .p ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف.
- حرفوش سهام وصحراوي إيمان وبوباية ذهبية ريمة. (07-08 افريل, 2008). الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها . *المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*، صفحة جامعة فرحات عباس سطيف.
- حسين العلمي. (2013/2012). دور الاستثمار في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة*. جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- دوجلاس موسشيت ، ترجمة بهاء شاهين. (2006). *مبادئ التنمية المستدامة* . مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- سنوسي زوليخة وبوزيان الرحماني هاجر. (بلا تاريخ). البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة. *لمؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*، صفحة جامعة سطيف .
- شافعي، محمد زكي. (1998). *التنمية الاقتصادية*. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
- صالح صالحي. (بلا تاريخ). التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر. *المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية*. جامعة فرحات عباس سطيف.
- ميشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني. (2006). *التنمية الاقتصادية*. الرياض: دار المريخ للنشر.

الملاحق:

الملحق رقم 01: تطور معدل النمو الاقتصادي

السنوات	النمو الاقتصادي	السنوات	النمو الاقتصادي	السنوات	النمو الاقتصادي
1990	0,8	2000	3,82	2010	**3,63**
1991	-1,2	2001	3,01	2011	**2,89**
1992	1,8	2002	5,61	2012	**3,37**
1993	-2,1	2003	7,2	2013	**2,77**
1994	-0,9	2004	4,3	2014	**3,79**
1995	3,8	2005	5,91	2015	**3,76**
1996	4,1	2006	1,68	2016	**2,75**
1997	1,1	2007	3,37	2017	**3,16**
1998	5,1	2008	2,36	-	**-**
1999	3,2	2009	1,63	-	**-**

المصدر: البنك الدولي